استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في عمليات التجنيد الإرهابي:

قراءة في الآليات ، المضمون ، وسبل الوقاية

Using social networking sites in terrorist recruitment operations: Read in mechanisms, content, and ways of prevention

تاريخ إرسال المقال : 2017/05/14 تاريخ قبول المقال للنشر: 2017/07/09

عديلة محمد الطاهر/ جامعة محمد بوضياف - المسيلة

الملخص:

لا تتوانى الجماعات والمنظمات الإرهابية في استخدام وتوظيف كل الطرق والأساليب التي تمكنها من كسب متعاطفين ومنتسبين جدد إلى صفوفها، ومن تنفيذ مختلف أنشطتها وأعمالها الإرهابية. ولقد وجدت في مواقع التواصل الإجتماعي أداة مثلى لذلك، نظرا لما تتيحه هذه الأخيرة من سهولة استخدام، وسرعة وصول إلى أكبر شريحة ممكنة من فئات المجتمع، وأمان نسبي من المتابعة القانونية والأمنية للجهات المختصة. إن الخطر المتعاظم الذي أضحى يمثله لجوء الجماعات والمنظمات الإرهابية إلى استخدام مواقع التواصل الإجتماعي وخاصة الفايسبوك والتويتر والصفحات الخاصة ... في عمليات التجنيد الإرهابي، هو الذي يحتم علينا ضرورة البحث في آليات ومضامين هذا الإستخدام، وفي كيفيات وسبل الوقاية منه. لذلك جاءت هذه الورقة البحثية.

الكلمات المفتاحية : مواقع التواصل الاجتماعي ، المنظمات الإرهابية ، التجنيد الإرهابي ، الرقابة الحكومية .

Abstract :

Terrorist groups and organizations don't hesitate to use all ways and tools that enable them to gain new sympathizers and members, to carry out all their various terrorist activities. They found social media an ideal tool for achieving that purpose. Due to its ease of use and its speedy of access to a large number of people in society. In addition to that, social media is a little bit secured and unfollowed lawfully.

The increasing danger of Terrorist groups and organizations resorting to social media, especially, Facebook, Twitter and private pages ... is taking a big place in terrorist engagement operations. All this pushes us to make researchers about mechanisms, contents and the protective manners from that use of social media in the terrorist engagement operations.

Keywords: social networking sites, terrorist organizations, terrorist recruitment, government censorship.

مقدمة:

لا شك أن الإتصال بمفهومه الحديث قد عرف طفرة هائلة من حيث نوعية الوسائل المستخدمة، وحجم انتشارها وتأثيرها الفعال والشامل في كل مناحي الحياة الإنسانية، والقدرة على امتلاكها والتعبير من خلالها بواسطة فئات عريضة من المجتمع، بل وأصبح بإمكان كل فرد، تحت تأثير التكنولوجيا الرقمية وتطور شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الإلكترونية، ولوج عالم الإتصال من أوسع أبوابه، متمتعا بحرية أكبر بكثير مما كانت تتيحه وسائل الإتصال التقليدية. وإزاء هذه التغيرات الحاصلة، أصبحت مواقع التواصل الإجتماعي، بوصفها حجر الأساس في مفهوم الإتصال الإلكتروني، الأدوات الرئيسة في تواصل الأفراد والجماعات والمنظمات ... وفي تفاعلهم وتبادلهم لمختلف الأفكار والآراء التي تمس بالحياة الإنسانية ككل، سواء تعلق الأمر بالسياسة أو الإقتصاد أو الإجتماع أو الثقافة أو الدين أو الحقوق والحريات .. إلخ. ولما كانت لمواقع التواصل الإجتماعي هذه الأهمية في التأثير على حياة الأفراد والشعوب والمجتمعات، بل وحتى على الدول والحكومات، ولما كانت كذلك فرصة استخدامها متاحة للجميع، فإن إمكانية التوظيف السلبي والإستخدام السيئ لها أخذت تتعاظم يوما بعد يوم، خاصة في ظل تنامي الظاهرة الإرهابية التي أصبحت تهديدا كونيا للبشرية جمعاء، لا تستثني بلدا أو مجتمعا أو عرقا أو دينا أو ثقافة بعينها. وعليه بات الخبراء والمهتمون بدراسة تأثير مواقع التواصل الإجتماعي على الحياة الإجتماعية بصفة عامة يرون فيها سلاحا ذا حدين: حيث تعمل من جهة على التعارف والتثاقف وزيادة الوعي بأهمية التعايش والتسامح وقبول الآخر، ومن جهة أخرى تستخدم كأحد أقوى الأدوات في نشر العنف والتطرف ونبذ الآخر وإقصائه، بل وفي نشر الإرهاب والدعاية له، وفي عمليات التجنيد الإرهابي واستقطاب الشباب وحتى الأطفال. إن إمكانية توظيف مواقع التواصل الإجتماعي من قبل التنظيمات والجماعات الإرهابية يحتم ضرورة البحث في أدوات هذا التوظيف وطرقه والفئات المستهدفة به وسبل الوقاية منه. ذلك ما تحاوله هذه الورقة البحثية.

أولا: مواقع التواصل الإجتماعي:

مفهومها، أشكالها، وتأثيرها على الأفراد والجماعات.

كغيره من مفاهيم حقول العلوم الإجتماعية والإنسانية التي يصعب إعطاء تعريف محدد وموحد حولها، لا يشذ مفهوم مواقع التواصل الإجتماعي عن هذه القاعدة. إذ يواجه الباحث في هذا الشأن عددا من التعاريف تعكس حجم التنوع والإختلاف بين تصورات ووجهات نظر الباحثين والمختصين حول هذا المفهوم. ويبدأ الإختلاف من التسمية في حد ذاتها، حيث نجد اتفاقا عاما حول استخدام مفردة «الإجتماعي»، وتباينا حول استخدام مفردة «التواصل» التي نجد بدلها في بعض الأحيان «الإتصال»، أما فيما يتعلق بمفردة «مواقع» فنجد بدائل مختلفة لها مثل «شبكات» «أدوات» «وسائل». لكن بشكل عام ومن خلال التعاريف المتعلقة بها، يجري استخدامها كمترادفات لتشير إلى الشيء نفسه.

من جملة هذه التعاريف أنها «خدمات تتوافر من خلال شبكة الإنترنت، تسمح للأفراد بتقديم لمحة عن حياتهم العامة من خلالها، وإتاحة الفرصة للتواصل مع الآخرين من أصدقائهم، والمشاركة المتبادلة للمعلومات المتاحة بينهم»[1]. وهناك من يعرفها بأنها «مجموعة من المواقع على شبكة الإنترنت، ظهرت مع الجيل الثاني للويب، تتيح التواصل بين الأفراد في بنية مجتمع افتراضي، يجمع بين أفرادها اهتمام مشترك، حيث يتم التواصل بينهم من خلال الرسائل أو الإطلاع على الملفات الشخصية ومعرفة أخبارهم والمعلومات التي يتعرضون لها، وهي وسيلة فعالة للتواصل الإجتماعي بين الأفراد، سواء كانوا أصدقاء تعرفهم في الواقع، أو أصدقاء تعرفهم من خلال السياقات الإفتراضية»[2]. وتُعرّف كذلك بأنها «منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه عن طريق نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم نفس الإهتمامات والهويات، فضلاً عن أنها شبكة من التفاعلات الاجتماعية والعلاقات الشخصية التي تمكن المستخدمين من التواصل مع بعضهم البعض عن طريق نشر المعلومات والتعليقات والرسائل والصور وما إلى ذلك[3]. تُعرّف أيضاً بأنها «مجتمعات يتفاعل فيها الناس من خلال المحادثات، والأكثر من ذلك أن الأفراد من الممكن أن يتحدثوا إلى بعضهم البعض، وأن هذه الشبكات لا تستخدم فقط لحاجات الأفراد، بل تستخدم للعلاقات وشركات التسويق فضلاً عن المؤسسات غير الربحية وغيرها من المنظمات»[4]. حسب بشرى جميل الراوي فإن مواقع التواصل الإجتماعي هي «الطرق الجديدة في الاتصال في البيئة الرقمية بما يسمح للمجموعات الأصغر من الناس بإمكانية الإلتقاء والتجمع على الإنترنت وتبادل المنافع والمعلومات، وهي بيئة تسمح للإفراد والمجموعات بإسماع صوتهم وصوت مجتمعاتهم إلى العالم اجمع»[5]. وحسب زاهر راضي فإن مواقع التواصل الاجتماعي هي «منظومة من الشبكات الإلكترونيّة التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه عن طريق نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الإهتمامات والهوايات

نفسها»[6].

تلتقي هذه التعاريف حول فكرة أن مصطلح مواقع التواصل الإجتماعي في معناه العام يشير إلى تلك الخواص والمميزات الأكثر تفاعلية التي قدمتها الأشكال الأحدث من وسائل الإعلام الإلكترونية، والتي أصبح بمقدورها توفير طرق مختلفة للتواصل وتبادل المعلومات بين الأفراد والجماعات والمنظمات ... مقارنة بما كانت تتيحه وسائل الإعلام التقليدية مثل التلفزيون، الصحف، والراديو[7].

تأخذ مواقع التواصل الاجتماعي أشكالاً كثيرة ومتعددة، منها على سبيل المثال لا الحصر: البريد الإلكتروني، المنتديات، المدونات الشخصية، تويتر (Twitter)، فيسبوك (Facebook)، إنستغرام Instagram)، تيليجرام (Telegram)، يوتيوب (YouTube)، واتس أب (WhatsApp)، فايبر (Viber)، كيك (Keek)، ماي سبيس (Myspace)، هاي فايف (Hi5)، بلارك (Plurk)، بلاك بيري (BlackBerry). يؤكد عمر حميدان هنا أن مواقع التواصل الاجتماعي قد تطورت بشكل ملفت، بحيث أصبحت تشمل كل أدوات التواصل الإلكتروني الموجودة خلال القرن الحادي والعشرين، والتي لا تتطلب سوى أجهزة كومبيوتر أو هواتف ذكية تكون متصلة أو مرتبطة بالإنترنت[8]. وبالرغم من هذا التنوع الكبير في مواقع التواصل الإجتماعي إلا أن طبيعة عملية الإتصال تختلف من موقع إلى آخر، فقد تكون عبر تبادل الصور مثل إنستجرام، أو تبادل الفيديوهات مثل يوتيوب، أو تبادل الرسائل القصيرة مثل تويتر، أو قد يتم التبادل عبر هذه الوسائط كلها من خلال ما يتيحه الفايسبوك مثلا.

لقد أعطت مواقع التواصل الاجتماعي لمستخدميها صلاحيات لم تكن لتوفرها لها أية وسيلة إعلام نظامية، حيث أصبح بمقدور هؤلاء المستخدمين، بكل حرية، انتقاء الأخبار وصياغتها وتأطيرها وبثها خلال ثوان معدودات[9]. بل وأصبحت هذه المواقع تلعب دورا رئيسا في تبادل المعلومات، والأخبار، وتكوين الصداقات والتعارف، وتبادل الآراء والأفكار ومعرفة ثقافات الشعوب، والتَّعرف على كثير من الجوانب الثقافية والاقتصادية والسياسية والسياحية والأدبية واللغوية والعسكرية والدينية وغيرها من المعلومات والصور والمواد المختلفة التي يحتاجون إليها، بل وأكثر من ذلك تحولت إلى أدوات فاعلة ومؤثرة في صناعة الأحداث، ولها القدرة على الحشد وتنظيم التظاهرات والإحتجاجات، والأخطر من ذلك كله أنها أضحت سلاحا قويا تستخدمه التنظيمات الجهادية المتطرفة والإرهابية والإجرامية [10].

ثانيا : إمكانيات التوظيف السلبي لمواقع التواصل الاجتماعي

رغم ما توفره مواقع التواصل الإجتماعي من خدمات جليلة تنعكس بشكل ايجابي ومباشر وسريع على الحياة اليومية للأفراد والجماعات والشعوب، إلا أنها لا تخل من مخاطر التوظيف السلبي والسيئ لها من طرف بعض المستخدمين لهذه المواقع مهما كان نوعهم أو

انتماؤهم أو أهدافهم ومصالحهم. إذ تمثل مواقع التواصل الإجتماعي في الوقت نفسه وسيلة وأداة مثلى للإضرار بالآخرين وإلحاق الأذى بهم، خاصة ونحن نعيش في عصر سيطرت فيه الرقمنة والإدارة الإلكترونية على مجالات الحياة كلها. ويزداد الأمر سوءا إذا عرفنا أن هؤلاء المستخدمين يمكنهم النشاط بهويات مصطنعة وبأسماء مستعارة، ويمكنهم تغيير البيانات المتعلقة بهم متى ما أرادوا، ويمكنهم كذلك التخفي وراء شعارات ومبادئ نبيلة وجمعيات خيرية ومنظمات فكرية وحقوقية وإنسانية ... إلخ، وبالتالي يمكنهم إخفاء هوياتهم وأهدافهم الحقيقية، مما يجعلهم في منأى عن المتابعة القانونية نسبيا، وعن المساءلة الأمنية من طرف الجهات المختصة.

تتعدد مظاهر وأشكال ومضامين الإستخدام السيئ لمواقع التواصل الإجتماعي حسب نوع وهدف المستخدِم، وحسب نوع الموقع المستخدَم في ذلك، وإن كانت أغلب هذه المظاهر والأشكال تدخل في خانة الجرائم الإلكترونية المتعلقة بالأشخاص والممتلكات والمؤسسات ... إلخ. لكن هناك بعض الإستخدامات السيئة التي تتعلق بتخريب البنى الفكرية والعقدية والدينية والإجتماعية والثقافية ... السائدة في مجتمع ما، مما قد يؤدي إلى خلق البلبلة والفوضى، وخلق أو تأجيج صراعات ونعرات داخلية طائفية أو عرقية، وحتى خلق ثورات وحروب أهلية أدت في بعض الأحيان إلى إسقاط أنظمة وحكومات ودول. وتزداد خطورة الإستخدام سوءا عندما يكون المستخدم جهة منظمة، لها إمكانات مادية وبشرية، ولها أتباع ومناصرين ومتعاطفين، ولها خطط وبرامج وأهداف محددة، ولها حضور وانتشار فكري وميداني قوي، مثل التنظيمات الإرهابية على سبيل المثال.

في هذا الصدد، يشير سليمان بن صالح المطرودي إلى أن من صور الاستخدام السلبي لمواقع التواصل الإجتماعي أنها أصبحت ميدانًا خصبًا لتداول الإشاعات والأخبار المكذوبة والمغلوطة، والتي تفتقد لأبسط أبجديات المصداقية، ناهيك عن التأكد من المصدر أو حتى ذكره، ومن ثمة أصبحت مرتعًا للمغرضين وأصحاب الشُبَه والأوهام الفكرية والعقدية والأدبية والأخلاقية والسياسية، وذلك من خلال نشرهم لمواد ضارة ومشككة في الحقائق ومثيرة للفتنة والريبة، تؤدي في النهاية إلى قلق المستخدم والمجتمع والوطن[11]. كما يؤكد الأستاذ شريف درويش اللبان على أن مواقع التواصل الاجتماعي قد أصبحت من أهم الوسائل التي ارتكزت عليها التنظيمات الإرهابية في نشر العنف والفوضى والإرهاب والأعمال الإجرامية، ونشر الشائعات والأخبار المغلوطة، وزعزعة القناعات الفكرية والثوابت العقائدية والمقومات الأخلاقية والاجتماعية التي من شأنها إحداث بلبلة داخل المجتمع، مما جعلها تشكل خطرًا على الأمن القومي الخاص بكل بلد علي حدة[21]. فعلى سبيل المثال يُستخدم موقع «الفايسبوك» في التنسيق للعمليات المسلحة وتوقيتها، وفي تجنيد إرهابيين جدد والتنسيق لعملياتهم عن بعد، وفي نشر أخبار العمليات الإرهابية التي يقومون بتنفيذها، وفي بناء شبكات التواصل بين أعضاء ومناصري تلك الجماعات، مما يخلق مجتمعًا إرهابيًا افتراضيًا يستهدف ترويع

المواطنين وتخريب الممتلكات العامة والخاصة [13]. كما تستخدم هذه التنظيمات الإرهابية موقع «اليوتيوب» من أجل نشر هجماتهم الإرهابية، ونشر الدعاية وتجنيد الشباب لصفوفهم، ونشر تهديداتهم قبل إتمام عملياتها كنوع من التنويه وإثارة الذعر بين المواطنين ومحاولة إرباك أجهزة الدولة ومؤسساتها [14]. وتستخدم موقع «تويتر» لضمان الاتصال الدّاخلي بين أعضائها وتنسيق وتنظيم الأفعال الإجرامية، ولنشر بياناتها تباعًا حول هجمات التنظيم على أهدافه.

إن مما يساعد التنظيمات الإرهابية في توظيفها واستخدامها لمواقع التواصل الإجتماعي في أنشطتها الإرهابية هو تقنعها بهويات مزيفة ومصطنعة، حيث تفيد بعض الإحصاءات أنه من بين نحو 1.23 مليار حساب على «فيسبوك» هناك 83 مليون حساب مزيف، كما يبلغ عدد الحسابات المزيفة على «تويتر» نحو 20 مليون حساب من إجمالي 500 مليون [15]. إن هذه «الهويات المصطنعة» تؤدي في الحقيقة إلى سهولة استخدام مواقع التواصل في نشر وتكريس خطاب الكراهية والتحريض على العنف من دون توقع أي مساءلة قانونية أو متابعة أمنية. والمسألة الثانية التي تساعد التنظيمات الإرهابية في استخدام مواقع التواصل الإجتماعي هي سهولة إنشاء هذه الأخيرة، والحرية الكاملة في تزويدها بما شاءت من مضامين فكرية وتوجهات دينية وسياسية وثقافية ... إلخ، وتزيينها بشعارات ومبادئ وأقوال ... تستطيع أن تجذب إليها أكبر عدد من المستخدمين والزوار. أما المسألة الثالثة فتتعلق بالقدرة على الوصول إلى أكبر قطاع ممكن من فئات المجتمع بكل أطيافه.

فيما يلي بعض المواقع الإلكترونية العربية التي أنشأها وصممها بعض التنظيمات الإرهابية [16]:

1- «موقع النداء»: وهو الموقع الرسمي لتنظيم القاعدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ومن خلاله تصدر البيانات الإعلامية للقاعدة.

2- "ذروة السنام": وهي صحيفة إلكترونية دورية للقسم الإعلامي لتنظيم القاعدة.

3- "صوت الجهاد": وهي مجلة نصف شهرية، يصدرها ما يسمى بتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، تتضمن مجموعة من البيانات والحوارات مع قادة التنظيم ومنظريه.

4- البتار: وهي مجلة عسكرية إلكترونية متخصصة، تصدر عن تنظيم القاعدة، وتختص بالمعلومات العسكرية والميدانية والتجنيد.

يمكن القول إن طبيعة الفضاء الافتراضي المفتوح وعدم وجود رقابة صارمة عليه، وسهولة الاستخدام، والقدرة على التخفّي والتمويه، وكذلك إمكانية التواصل مع قاعدة جماهيرية عريضة بسهولة ويسر، هو الذي أتاح للتنظيمات الإرهابية إمكانية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بشكل مكثف في أنشطتها الإرهابية، ابتداءً من نشر وترويج الفكر المتطرف

وانتهاءً بالتجنيد الإرهابي للقيام بعمليات إرهابية فيما بعد [17].

ثالثا : الرقابة الحكومية على مواقع التواصل الاجتماعي :

الجدل بين الخصوصية وضرورات الأمن الوطني.

تطرح مشكلة الرقابة الحكومية على مواقع التواصل الإجتماعي من زاويتين: الأولى تتعلق بالإمكانية والقدرة والكفاءة والفعالية في مراقبة مواقع التواصل الإجتماعي، وفي تقنينها وضبطها، وفي متابعة ومعاقبة المستخدمين الذين يسيئون استخدامها. وهنا يطرح الخبراء والمختصون مشاكل عديدة تعترض الحكومات والأجهزة الأمنية والسلطات المختصة في تحقيق ذلك، وتجعل من مهمتهم بالغة الصعوبة. أما الزاوية الثانية فتتعلق بذلك التضارب الذي ينشأ بين سعي الحكومات والأنظمة لتقييد وضبط وتقنين الأنشطة والممارسات المتعلقة بالإعلام الإلكتروني من أجل ضرورات تتعلق بالأمن الوطني، وبين الإعتبارات الدستورية والقانونية والأخلاقية التي تكفل وتضمن لكل فرد أو جماعة أو تنظيم ... حق وحرية استخدام مواقع التواصل دون رقابة أو وصاية من أية جهة كانت، ودون المساس وانتهاك الخصوصيات والمعلومات والبيانات المتعلق بكل مستخِدم.

وإزاء تنامي التهديدات والأخطار التي تتربص بالأفراد والمجتمعات والحكومات على حد سواء، والتي كان مصدرها الأساسي توظيف الجماعات والتنظيمات الإرهابية لمواقع التواصل الإجتماعي في نشر الإرهاب الفكري والتطرف والعنف وفي عمليات التجنيد الإرهابي، فإنه بالمقابل تزايد عدد الأصوات الداعية إلى ضرورة الإهتمام أكثر بمتابعة ودراسة وتحليل كل ما ينشر عبر مواقع التواصل، خاصة تلك التي تعود إلى الجماعات المتطرفة والإرهابية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فرض رقابة صارمة على كل الأنشطة والممارسات التي تتم عبر الوسائط الإلكترونية ككل، بما فيها مواقع التواصل الإجتماعي.

إن القيام بالعمل الأول سوف يسهم في مساعدة السلطات المختصة بمتابعة ومحاربة الإرهاب في تحديد هوية المتورطين في الأعمال الإرهابية، وأماكن تواجدهم وارتباطاتهم وعلاقاتهم، كما يسهم تحليل مضمون تسجيلاتهم المرئية والمسموعة المنشورة في مختلف المواقع في معرفة مدى عنف هذه التنظيمات الإرهابية ومدى خطورتها، وفي معرفة ماهية تنظيمها الهيكلي وأسس القيادة في خلاياها وكيفية ارتباطها، وهذا من شأنه أن يعزز قدرات الأجهزة الأمنية في وضع خطط عمل عملية وفعالة في كافة محاور مكافحة تجنيد الإرهابيين عبر الإنترنت [18].

أما العمل على المستوى الثاني فإن مراقبة مواقع التواصل الإجتماعي باتت أكثر من ضرورة ملحة في ظل الاستخدامات غير القانونية لتلك المواقع، سواء كان الإستخدام في مجال الممنوعات بكل أشكالها وأنواعها، أو في القيام بأعمال النصب والاحتيال والتشهير ونشر

الشائعات والأخبار الكاذبة، أو جرى استخدامها من قبل الحركات الإرهابية لأغراض الدعاية والتجنيد الإرهابيين [19]. ورغم أن الرقابة عادة ما ترتبط بالأجهزة الحكومية والأمنية إلا أنها ليست حكرا عليها. فهناك رقابة ذاتية تمارسها مواقع التواصل الاجتماعي نفسها، من خلال ما تقره أو ترفضه إدارات تلك المواقع، أو من خلال الإستجابة لطلبات المستخدمين الذين يمكنهم الإبلاغ مثلا عن محتوى مخالفًا لشروط وقوانين الموقع. وهناك الرقابة التي تمارسها أطراف خارجية حكومية أو غير حكومية، لأهداف متنوعة سياسية وأمنية واقتصادية ومجتمعية[20]، من أمثلتها ما قام به موقع «يوتيوب» في 11 أكتوبر 2015، حيث أنه بناء على طلب من الخارجية الإسرائيلية قام بحذف قناة حركة حماس، كما سبق أن أغلق موقع «تويتر» في 16 ابريل 2016 حسابًا للمتحدث الرسمي باسم «كتائب القسّام»، وأغلق فيسبوك 90 صفحة تابعة لحركة المقاومة الفلسطينية مطلع عام 2017، كما سبق أن أعلن موقع تويتر عام 2012 أنه قد يُضطر لحجب بعض الرسائل إذا أجبرته تشريعات دولة ما على ذلك[21].

إن الجدل الأكبر المتعلق بمراقبة مواقع التواصل الإجتماعي تثيره الممارسات الحكومية، وذلك من حيث أهدافها ومشروعيتها وضوابطها، لاسيما مع لجوء الحكومات والأجهزة الأمنية إلى استخدام برمجيات للتجسس لقرصنة تلك المواقع، والحصول على بيانات شخصية تنتهك حقوق الأفراد وخصوصياتهم دون رقابة أو إذن قضائي. ويمكن تحديد عدة ممارسات تتبعها الدول لمراقبة محتوى التواصل الاجتماعي، بعضها مشروع، والآخر يدخل في نطاق التجسس غير القانوني، أبرزها[22]:

1- إنشاء المراصد ووحدات المتابعة: إذ باتت الهيئات الحكومية، الأمنية وغير الأمنية، تهتم برصد وسائل التواصل الاجتماعي وما ينشر عليها، بغرض التعرف على توجهات الرأي العام أو الرد على الشائعات، وكذلك تتبع النشاطات غير القانونية (مثل الدعاية الإرهابية، ممارسة الاحتيال، وغيرها).

2- استخدام تقنيات مراقبة المحتوى: وهي حلول تقنية وخدمات تنتجها شركات الاستشارات التكنولوجية، تقوم برصد محتوى الإعلام الاجتماعي وجمع المعلومات عبر المنصات المختلفة، إلى جانب تحليل تلك المادة واستخراج المؤشرات منها بشكل فوري وآلي عبر محركات تحليل النصوص.

3- عقد اتفاقات مع شركات مواقع التواصل: وهي الاتفاقات التي تعقدها الحكومات مع شركات مواقع التواصل، وتقدم بموجبها الأخيرة المعلومات بشأن أنشطة المستخدمين، ومن أشهر الممارسات في هذا الشأن، القانون الأمريكي لمكافحة استخدام الإرهابيين للإعلام الاجتماعي الذي تم تمريره في 16 ديسمبر 2015، ويمنح الإدارة الأمريكية صلاحيات لمراقبة هذا المحتوى، وبناء تفاهمات مع الشركات المالكة لتلك المواقع بشأن الحصول على المعلومات.

4- تقديم طلبات كشف البيانات: إذ تقدم الحكومات لإدارات مواقع التواصل الاجتماعي طلبات بالكشف عن بيانات مستخدمين أو صفحات بعينها لأسباب أمنية أو جنائية، وهي الطلبات التي تتقدم بها هيئات تنفيذية أو تتم بناء على أحكام قضائية[23].

5- استخدام سياسات الإبلاغ: وذلك بالاستفادة من خاصية إبلاغ إدارة الموقع عن المحتوى المخالف لسياساته ومن ثم يتم حذفه. وعلى الرغم من أن تلك الخاصية موجهة للمستخدمين بشكل أساسي، إلا أن هناك اتهامات للحكومات باستخدامها لحذف المحتوى غير المرغوب فيه، من خلال ما يسمى باللجان الإلكترونية التي تشن هجمات من الإبلاغ الكثيف ضد حساب بعينه أو صفحة ما أو منشور معين، فضلا عن وجود برمجيات يمكنها القيام بتلك المهمة بشكل إلكتروني.

6- برمجيات التجسس والاختراق: وهي برمجيات القرصنة التي تحصل عليها بعض الحكومات والأجهزة الأمنية للتجسس على المستخدمين، بما يخالف حقوق الأفراد في الخصوصية، ويكون الكشف عنها بمثابة فضائح لتلك الإدارات[24].

7- الحجب الكلي والجزئي: ويمثل هذا الإجراء المستوى الأكثر تشددًا في فرض الرقابة على مواقع التواصل، سواء من خلال الحجب التام لمواقع التواصل على غرار إيران وكوريا الشمالية وكذلك الصين التي أنشأت مواقع بديلة لمواطنيها مثل يوكو وويبو، أو الحجب المؤقت المرتبط بأحداث معينة مثل حظر يوتيوب في بنجلاديش عام 2012 احتجاجًا على فيديو مسيء للرسول صلى الله عليه وسلم عام 2012، وحجب تويتر في تركيا عام 2015 إثر تداول صور لاحتجاز مسلحين للمدعي العام، وحظر فيسبوك في تايلاند إثر الانقلاب العسكري عام 2014، وكذلك اتجاه دول إفريقية (مثل: تشاد، والكونغو، وأوغندا) لحظر الإعلام الاجتماعي في فترات الانتخابات.

إن هذه الممارسات وغيرها مما يدخل في إطار الوقاية من الإستخدام غير القانوني لمواقع التواصل الإجتماعي ومحاربة الجريمة والإرهاب الإلكترونيين يثير عديد المخاوف بشأن انحراف تلك الرقابة إلى استهداف المعارضة السياسية وحريات التعبير وممارسة التمييز وانتهاك الخصوصية، لا سيما وأن جزءًا كبيرًا مما يتم نشره وتداوله عبر تلك المواقع لا يدخل في نطاق المحتوى العام، وإنما يتضمن مراسلات خاصة وبيانات شخصية وأنشطة تصفح وبيانات جغرافية، وغيرها من المعلومات التي لا تدخل في نطاق تعريف «المكان العام»، وتستلزم مراقبتها موافقات قضائية[25]. وعلى الرغم من التبريرات التي تقدمها الحكومات بشأن إخضاعها مواقع التواصل الإجتماعية للرقابة، باعتبارها تدخل في حيز اختصاصات الأجهزة الأمنية من حيث اضطلاعها بحماية الأمن العام، إلا أن هناك عدة إشكاليات تعترض ذلك الدور، أهمها اعتبارات «الخصوصية»، والتي تنقل أعمال المراقبة من نطاق الرصد والتحليل إلى نطاق التجسس والتعقب حال ممارسته دون إعمال الضوابط القانونية[26]. وعليه فإن الإشكال الذي يطرح

هنا هو: ما الحد الفاصل والذي يمكن على أساسه تمييز أعمال الرقابة من أعمال التجسس والتتبع والاستهداف؟ وبالتالي ما هي الضوابط اللازمة لمنع انحراف آليات المراقبة الحكومية لمواقع التواصل عن أهدافها، وتحولها إلى آليات للقمع والإكراه تحت ذريعة ومبرر حماية الأمن والاستقرار؟

لا يوجد جواب نهائي يحسم هذه المسألة، فعلى الرغم من دعوة البعض إلى بناء منظومة متكاملة تجمع بين وضع قوانين ترسخ القواعد الدستورية الكافلة لحقوق الأفراد وحماية خصوصياتهم وترشيد الأداء الأمني، وتفعيل أدوات الرقابة والمساءلة البرلمانية من ناحية، والإشراف القضائي من ناحية أخرى، تظل هناك العديد من التجاوزات التي حدثت وتحدث باستمرار من طرف الأجهزة الحكومية والأمنية في انتهاك خصوصيات وحريات مستخدمي مواقع التواصل الإجتماعي، بل لا يبدو أنها ستتوقف يوما لاعتبارات عديدة يجري دائما تغليفها وتبريرها بمتطلبات الأمن والمصلحة العليا للبلد. ومن الجهة المقابلة لم تؤدي كل هذه الترسانة من إجراءات الرقابة الحكومية التي فرضتها على مواقع التواصل الإجتماعي إلى القضاء على الجرائم الإلكترونية وفي مقدمتها الإرهاب، بل وتجري عمليات اتهام متبادلة بين دول بعينها كراعية وحاضنة للتطرف والعنف والإرهاب بكل أشكاله وأنواعه. وهنا تصبح المسألة برمتها سياسية أكثرمنها شيئا آخر، بحيث نحتاج إلى إعادة مراجعة شاملة لمفاهيمنا حول ماذا نقصده بمواقع التواصل الإجتماعي، وبأدوارها، وبمفاهيمنا عن الحرية، وعن الدين، وعن الثقافة، وعن الإرهاب، وعن المقاومة، ...

رابعا : توظيف تنظيم داعش لمواقع التواصل الاجتماعي في عملية التجنيد الإرهابي

يعتمد تنظيم داعش (تنظيم الدولة الإسلامية) كثيرا على ما يسمى بالإعلام الإلكتروني في مختلف نشاطاته الإرهابية، مستفيدا في ذلك مما توفره التقنية الحديثة من سرعة إيصال الرسائل لأكبر عدد من المتلقين، خصوصا إذا علمنا أن معظم مجنديه ومقاتليه من الشباب الذين ولدوا في عصر الكمبيوتر والإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، ويجيدون التعامل مع هذه الأدوات، وخاصةً أن بعضهم من مسلمي أوروبا والمهمشين فيها، والذين يريدون تقويض الحضارة الغربية بأدواتها التكنولوجية نفسها[27].

إن الإعتماد على مواقع التواصل الإجتماعي بالنسبة إلى داعش يأتي نظير ما تقدمه من مزايا، حيث تضمن للتنظيم:[28]

1- عنصر السرية: فنجاح الجرائم الإرهابية يعتمد بصفة أساسية على عنصر السرية، كما أنها تضمن للتنظيم بقاءه وعدم اختراقه.

2- إمكانية التواصل مع قاعدة جماهيرية عريضة بسهولة ويسر: حيث تتيح تكنولوجيا الإتصال إمكانية كسب تأييد بعض الجماهير الجديدة، وغالبا ما تكون هذه الجماهير من فئة الشباب والمثقفين.

3- انخفاض النفقات: إذ يمكن للشبكات والتنظيمات الإرهابية أن يكون لها دور مؤثر في الأحداث الوطنية والدولية فقط بامتلاك جهاز حاسب آلي وتوصيله بالإنترنت.

4- خلق الإرهاب المعلوماتي: فقد ساهمت ثورة المعلومات والإتصالات في انتشار أنماط جديدة من الإرهاب، أعطت للتنظيمات الإرهابية القدرة على إلحاق أضرارا اقتصادية بالغة بالدول دون أن تكون مضطرة للمواجهة الأمنية المباشرة معها.

5- التنقيب عن المعلومات: حيث تعد شبكة الإنترنت مكتبة مليئة بالمعلومات الحساسة.

6- الإتصالات: إذ تساعد الشبكة الإلكترونية على الإتصال بين أعضاء الخلية الإرهابية بعضهم ببعض والتنسيق فيما بينهم، بل وتزيد من فرص التعاون مع تنظيمات إرهابية أخرى.

7- التعبئة وتجنيد إرهابيين جدد: وهذا الأمر يحافظ على استمرار الخلايا الإرهابية وبقائها.

8- التخطيط والتنسيق: حيث تتيح الشبكة العنكبوتية للمنظمات والخلايا الإرهابية إمكانية التنسيق فيما بينها لشن هجمات إرهابية، ويستخدم أعضاء هذه الخلايا الإمايلات وغرف المحادثة لتوزيع الأدوار وتنسيق الأعمال والمهام لكل عضو في الخلية.

9- الحصول على التمويل: من خلال استجداء وإقناع المتعاطفين والمحسنين بدفع تبرعات لأشخاص اعتباريين أو مؤسسات خيرية يمثلون واجهة لهؤلاء الإرهابيين، وذلك بطرق لا يشك معها المتبرع بأنه يساعد إحدى المنظمات الإرهابية.

ومع الدور الذي لعبته بعض مواقع التواصل الإجتماعي في الحراك الشعبي الذي شهدته بعض الدول العربية، فإن تنظيم داعش قد استغل تلك المواقع خاصة الفايسبوك وتويتر ويوتيوب في جذب وتجنيد الشباب للإنضمام إليه، وذلك عبر الإعتماد على آلية النشر المتواصل، ليس فقط للبيانات الصادرة عن التنظيم والتي تتسم بأنها شديدة اللهجة وحاسمة التوجه، وإنما لمقاطع الفيديو التي تتسم بقدر كبير من الوحشية، في محاولة لتوجيه رسالة للمشاهدين، بمن فيهم الشباب، بتضاعف إمكانات التنظيم الذي بات قادرا، وفق تلك الرؤية، على مواجهة بعض الجيوش التقليدية النظامية في المنطقة العربية، على غرار الجيش العراقي. ويبدو أن التنظيم قد تمكن من خلال تبني هذه الآلية من استقطاب عناصر شبابية جهادية كانت تنتمي إلى تنظيم القاعدة في الفترة السابقة، فضلا عن ذلك، طور التنظيم أدوات جديدة لنشر أفكاره بين الفئات الشبابية المختلفة من بينها إنشاء خط أزياء داعش، والعاب الفيديو والألعاب الإلكترونية، وتطبيقات التليفون المحمول التي تعمل بنظام أندرويد والأفلام الوثائقية

للمعلومات التي يقوم بها التنظيم، والتي تضاهي إمكانات أفلام هوليوود[29].

في دراسة لمجموعة من الباحثين التابعين للمركز الدولي لدراسات الحركات الراديكالية (ICSR) خصصت لمتابعة نشاط نحو 190 من المقاتلين الأجانب في صفوف تنظيم داعش، توصلت إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي، خصوصاً «فيسبوك» و«تويتر» و«يوتيوب»، مثلت المصدر الأساسي في تجنيد هؤلاء المقاتلين المبحوثين. ويعتقد خبراء وباحثون متخصصون أن ثمة 2000 مقاتل أوربي يقاتلون ضمن صفوف «داعش» في المناطق التي يحتلها، وأن 80% من هؤلاء تم تجنيدهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي[30].

وبالنسبة للخطوات التي يتبعها تنظيم داعش في عمليات التجنيد عبر مواقع التواصل الإجتماعي فإنها كالتالي[31]:

1- خطوة «البحث»: إذ يقوم أعضاء متخصصين من التنظيم بعمليات بحث واسعة عبر المواقع والحسابات والمنتديات عن مستخدمين يظهر من أقوالهم ومنشوراتهم أنهم مؤهلون للتجنيد.

2- خطوة «الفرز»: حيث يتم التأكد من هويات هؤلاء المستخدمين عبر وسائل تقنية ومن خلال تحليل محتوى مساهماتهم، لتحديد من سيقع عليهم الإختيار.

3- خطوة «الاختبار»: إذ يتم تصميم اختبارات معينة، لضمان أهلية هؤلاء المرشحين للانضمام إلى التنظيم. وتعتمد هذه الاختبارات على توجيه أسئلة معينة، تتعلق بمدى استعدادهم للانخراط في "حياة الجهاد"، وبمدى صلابة مواقفهم إزاء مجتمعاتهم وأنظمة الحكم فيها.

4- خطوة «التأويل»: إذ يقوم عضو التنظيم المكلف بتجنيد العناصر الجديدة بتأويل الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، بشكل يلوي معانيها، ويجعلها مواتية للتفكير "الجهادي"، كما يقوم بتأويل مواقف الدول والجماعات والتنظيمات المعادية للتنظيم بشكل يشيطنها جميعاً، ليضمن بذلك ولاء كاملاً من قبل المرشح للتجنيد.

5- خطوة «التجنيد»: حيث يتم الطلب مباشرة من العنصر المستهدف الانضمام إلى "الدولة الإسلامية"، وقد تترافق هذه الخطوة بوعود وإغراءات مالية وجنسية ومعنوية، بحسب شخصية المستهدف.

6- خطوة «التأهيل والتدريب»: وذلك لتزويد العنصر الجديد بالتعليمات الأمنية المختلفة، وتعزيز قدراته على كيفية التعامل مع السلطات والأجهزة الرسمية. فضلاً عن التدريب التخصصي الذي يتعلق بالمجال الذي سيعمل فيه، أو الخطط التي يجب أن يشترك في تنفيذها.

7- خطوة «التكليف»: هنا يصبح العنصر الجديد جاهزا للقيام بما سيطلب منه من طرف قيادة التنظيم، وذلك في المكان الذي يعيش فيه، أو في المكان الذي يسهل أن ينتقل إليه.

أما فيما يخص مواقع التواصل التي أنشأها تنظيم داعش على الإنترنت، والتي يستخدمها في تنفيذ مختلف استراتيجياته المتعلقة بنشر العنف، والتطرف، والفوضى، والإحتجاجات، وعمليات التجنيد الإرهابي، وتنفيذ العمليات الإرهابية ... إلخ، نجد أن التنظيم قد طور نسخة من الفايسبوك أسماها «مسلم بوك» أو «خلافة بوك». وأطلق تطبيقاً للهاتف المحمول يوفر لمستخدميه أحدث أخبار التنظيم. وأنتج أيضاً ألعاب فيديو موجهة للكبار والصغار، كلعبة «صليل الصوارم» التي يقوم فيها اللاعب بقتل الجنود الأمريكيين أو نشر المتفجرات[32].

خامسا : التوظيف المضاد : كيفية استخدام مواقع التواصل في محاربة عمليات التجنيد الإرهابي

لا شك أن مواقع التواصل الإجتماعي هي سلاح ذو حدين، يمكن أن تستخدم في أعمال الخير كما يمكن أن تستخدم في أعمال الشر، ويعتمد ذلك في الأساس على نوع المُستخِدم ذاتُه، وبالتالي فإن الرهان الأول يتعلق بالأهمية الكبرى التي يجب أن تُولى لنشر الوعي والمعرفة والتحسيس بين جمهور مستخدمي الإنترنت بأهمية ودور مواقع التواصل الإجتماعي في نشر وتعزيز قيم الحرية والتعايش والتسامح الديني وثقافة الإختلاف واحترام الآخر، وفي المقابل التشديد على نبذ العنف والتطرف والإقصاء وازدراء الأديان والحضارات والثقافات والأعراف والتقاليد. وهنا ينبغي على المستخدمين ضرورة التنبه واليقظة ضد كل ما يكتب أو ينشر أو يُسوّق له ... في مواقع التواصل، خاصة إذا كان يتعلق بالتنظيمات الإرهابية أو يتقاطع مع اهتماماتها وأفكارها وإيديولوجياتها الدينية والسياسية. في هذا الصدد أوصت مؤسسة «راند» الأمريكية مرتادي مواقع التواصل ممن يعارضون تنظيم داعش بضرورة تكثيف تغريداتهم ومنشوراتهم المناهضة للتنظيم، فقد ثبت أن معدل التغريد هو في صالح المؤيدين للتنظيم بواقع ستة إلى تغريدة واحدة بالنسبة إلى المعارضين، وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على محتوى ومضمون المواقع. كما أوصت كذلك بإقامة دورات تدريبية للناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي في مواجهة التنظيم وبقية المجموعات الإرهابية، لأن تلك الدورات ستمكن هؤلاء من تعزيز المحتوى الذي يتم بثه عبر الشبكة وعبر الأدوات التقنية الحديثة[33].

الرهان الثاني يتعلق بإدارة المواقع ذاتها، والتي يقع على عاتقها وضع قيود وقوانين صارمة بالنسبة إلى شروط الإنتساب إليها، وشروط النشر في مواقعها، وكذا متابعة كل ما ينشر، بحيث يمكنها التدخل في حالات التجاوز من طرف المستخدمين، سواء بالتنبيه أو الحظر أو حتى بالتبليغ لدى الجهات الأمنية المختصة. في هذا الصدد تستطيع إدارة المواقع حظر الحسابات والصور والفيديوهات والألعاب الإلكترونية ... التي تنشر وتحرض على العنف والتطرف والإرهاب.

الرهان الثالث يتعلق بالرقابة والمتابعة التي تقوم بها الحكومات والأجهزة الأمنية المختصة، بما تحوزه من صلاحيات وتراخيص قانونية تسهل لها العمل في هذا المجال، وبما تحوزه أيضا من إمكانات وقدرات مادية – تقنية، وكفاءات بشرية وتنظيمية تجعلها أكثرة كفاءة وقدرة في محاربة التنظيم بنفس وسائله، وبوسائل أخرى لا يحوزها. في هذا الصدد تستطيع الحكومات غلق ومتابعة الحسابات والمواقع التي تروج أو تدعوا للإرهاب، أو تلك التي لها علاقة مشبوهة مع التنظيمات الإرهابية، كما يمكنها الدعاية المضادة لمواجهة هذا التنظيم، وذلك من خلال مواجهته على وسائل التواصل الاجتماعي التى يستخدمها، وعمل حملات مضادة على هذه الشبكات لمحاربته وتقليل عدد المؤيدين له، أي عمل شبكة لمحاربة شبكة هذا التنظيم[34]. أيضا يمكن المراهنة على التعاون الدولي بين الدول ومختلف المؤسسات الدولية المعنية بهذه المسألة. ويشمل التعاون هنا التشريعات القانونية الدولية والتنسيق وتبادل الخبرات والمعلومات والمعطيات المتعلقة بالنشاطات الإلكترونية المتعلقة بالجماعات الإرهابية ومؤيديها والمتعاطفين معها على مواقع التواصل الإجتماعي ... إلخ.

يلخص حسن الصيفي التدابير الواجب اتخاذها في مجال مكافحة الإرهاب عبر مواقع التواصل الإجتماعي كالتالي:[35]

1- تعزيز تشريع دولي شامل للإنترنت وللإعلام الإجتماعي، يشمل وضع ضوابط لإنشاء الصفحات تتيح التعرف على هوية مستخدمي الصفحات الحقيقية وملاحقتهم إذا خالفوا شروط الإستخدام.

2- تبسيط إجراءات إزالة/ تقييد حسابات الإعلام الإجتماعي الخاصة بالجماعات الإرهابية.

3- الترويج للبرامج التي تهدف إلى السيطرة على المعلومات التي تم إنشاؤها من قبل مستخدمي الإعلام الإجتماعي.

4- تطوير نظم فعالة للإشراف على جميع المستخدمين المسجلين على الشبكات الإجتماعية.

5- تعزيز برامج مشتركة لخلق تأمين أكبر لاستخدام الإعلام الإجتماعي.

6- تكثيف التعاون الدولي، حيث يمثل التعاون الدولي وسيلة فعالة لمكافحة الإرهاب من خلال توفير المعلومات الضرورية لضمان الأمن وتعزيز المصالح الأساسية للدول.

الخاتمة :

إن المزايا الهائلة التي تتيحها مواقع التواصل الإجتماعي في عالم الإتصال اليوم، بما توفره من سهولة الإستخدام وقلة التكاليف وإمكانية الحصول على الأخبار والمعلومات والبيانات وسرعة الإنتشار وإمكانية التواصل مع أكبر عدد ممكن من الأفراد عبر العالم ... إلخ، جعل منها وسيلة مثالية بالنسبة لبعض التنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها داعش، في الدعاية والترويج لأنشطتها وأفكارها وتوجهاتها الإيديولوجية والسياسية وفي عمليات التجنيد الإرهابي في تنفيذ العمليات الإرهابية ... معتمدة في ذلك على خطوات منظمة وممنهجة في استقطاب الشباب والمراهقين وتجنيدهم عبر مواقع التواصل. هذا ما دعا إلى ضرورة التنبه وإدراك الخطر الذي أضحى يمثله الإستخدام السيئ لهذه المواقع من طرف الجماعات الإرهابية، وبالتالي العمل بخطط مدروسة وممنهجة كذلك في أن تظل هذه المواقع أدوات للتواصل والتعارف والتسامح والتعاون بين الأفراد والشعوب والمجتمعات. ولن يتأتى هذا، بالطبع، إلا بتظافر الجهود وتعاونها بين كل من الأفراد المستخدمين، وإدارات المواقع والشبكات الإلكترونية، والأجهزة الحكومية والأمنية المعنية، والتنسيق على المستوى الدولي بين كل الأطراف المعنية والفاعلة في هذا المجال.

الهوامش :

1 إيهاب خليفة، الكتائب الإلكترونية: الملامح العامة لحروب مواقع التواصل الإجتماعي في الشرق الأوسط، اتجاهات الأحداث، المجلد الأول، العدد 40، نوفمبر 2014. ص10.

2 نورا بنداري عبد الحميد فايد، دور وسائل التواصل الإجتماعي في تجنيد أعضاء التنظيمات الإرهابية دراسة حالة "داعش"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية. على الرابط: http://democraticac.de/?p=34268

3 المرجع نفسه.

4 المرجع نفسه.

5 بشرى جميل الراوي، دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير مدخل نظري، ص40، على الرابط:

http://alma3raka.net/IMG/pdf/face.pdf

6 المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

7 عمر حميدان، مواقع التواصل الاجتماعي ما هي ومتى بدأت؟ ومتى ستنتهي؟ على الرابط:

http://www.lahaonline.com/articles/view/43682.htm

8 المرجع نفسه.

9 ياسر عبد العزيز، الوجه القبيح للإنترنت: كيف تتحول مواقع التواصل الاجتماعي إلى منصات لدعم الإرهاب أحيانا، مجلة درع الوطن، على الرابط:

http//:www.nationshield.ae/home/details/research/

10 بشرى جميل الراوي، مرجع سابق، ص10.

11 أبو عبد العزيز سليمان بن صالح المطرودي، مواقع التواصل الاجتماعية بين الإيجابيات والسلبيات، على الرابط:

http://sssm2009.blogspot.com/2014/04/blog-post.html

12 شريف درويش اللبان، حرياتٌ منفلتة ومخاطر داهمة: مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيرها على الأمن القومي المصري، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الرابط: http://www.acrseg.org/40123

13 المرجع نفسه.

14 المرجع نفسه.

15 ياسر عبد العزيز، مرجع سابق.

16 أسماء الجيوشي مختار، دور استخدام التنظيمات الإرهابية لمواقع التواصل الإجتماعي في إقناع الأفراد بأفكارها، مداخلة مقدمة لندوة دور مؤسسات المجتمع المدني في التصدي للإرهاب، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص81. على الرابط: http://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/57651

17 شريف درويش اللبان، مرجع سابق.

18 فراس الرشيد، مكافحة تجنيد الإرهابيين عبر الإنترنت، ورقة عمل قدمت إلى الحلقة العلمية في مكافحة الإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 15- 19 سبتمبر 2012، ص11. على الرابط:

http://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/55560

19 فاطمة الزهراء عبد الفتاح، جدل عالمي: آليات وضوابط «مراقبة» مواقع التواصل الاجتماعي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، على الرابط: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2515/

20 المرجع نفسه.

21 المرجع نفسه.

22 هل مراقبة مواقع التواصل الاجتماعي ضرورة ملحة أم تقييد لحرية التعبير ؟!! على الرابط:

http://ewanlibya.ly/news/news.aspx?id=91637

23 على سبيل المثال، أشار تقرير الشفافية الخاص بموقع «تويتر» إلى أنه تلقى 5195 طلبًا رسميًّا لإزالة المحتوى من 37 دولة في النصف الأول من 2016، منها 85% وردت من جهات تنفيذية مقابل 15% أوامر قضائية، وهي الطلبات التي تعلقت بنحو 21 ألف حساب، كما أنه تلقى في الفترة نفسها 5676 طلبًا حكوميًّا لإتاحة المعلومات الخاصة بأكثر من 13 حسابًا خلال الفترة نفسها. وفي المقابل، كشف تقرير الشفافية لموقع «فيسبوك» عن تلقيه هو الآخر في الفترة الممتدة من جانفي إلى جوان 2016 أكثر من 59 ألف طلب حكومي للحصول على بيانات أو حجب محتوى يتعلق بنحو 87 ألف حساب حول العالم.

24 من أشهر الوقائع في هذا المجال، ما كشفت عنه تسريبات ضابط الاستخبارات الأمريكي السابق «إدوارد سنودن» عام 2013، بشأن استخدام وكالة الأمن القومي برنامج «بريسم PRISM» للتجسس الرقمي، والذي يسمح للوكالة بجمع البيانات مباشرة من خواديم تسع شركات كبرى (ميكروسوفت، وجوجل، وياهوو، وفيسبوك، وبالتوك، ويوتيوب، وسكايب، وأمريكا أونلاين، وآبل) بما في ذلك المراسلات الشخصية والاتصالات الصوتية، وذلك بدون مذكرة أو تصريح رسمي، وبدون الحاجة إلى إذن من هذه الشركات التي أنكرت صلتها بالمشروع، كما كشفت التسريبات عن استخدام بريطانيا هي الأخرى برنامج تجسس إلكترونيًّا متقدمًا يحمل اسم «تمبورا Tempora».

25 هل مراقبة مواقع التواصل الاجتماعي ضرورة ملحة أم تقييد لحرية التعبير ؟!! مرجع سابق.

26 المرجع نفسه.

27 شريف درويش اللبان، قراءة في الإستراتيجية الإعلامية والثقافية لتنظيم داعش، ص01، على الرابط:

http://www.arabmediasociety.com/articles/downloads/20160601113515.pdf

28 إيمان عبد الرحيم الشرقاوي، جدلية العلاقة بين الإعلام الجديد والممارسات الإرهابية: دراسة تطبيقية على شبكات التواصل الإجتماعي، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر: دور الإعلام العربي في التصدي لظاهرة الإرهاب، 16-18 ديسمبر 2014، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ص ص 16 17. على الرابط:

http://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/60015

29 شريف درويش اللبان، قراءة في الإستراتيجية الإعلامية والثقافية لتنظيم داعش، مرجع سابق، ص03.

30 ياسر عبد العزيز، الوجه القبيح للإنترنت كيف تتحول مواقع التواصل الاجتماعي إلى منصات لدعم الإرهاب أحيانا، مرجع سابق.

31 ياسر عبد العزيز، كيف نربح معركة الإنترنت مع الإرهابيين؟ على الرابط:

http://www.nationshield.ae/home/details/research/k95dg

32 نورا بنداري عبد الحميد فايد، مرجع سابق.

33 ياسر عبد العزيز، كيف نربح معركة الإنترنت مع الإرهابيين؟ مرجع سابق.

34 نورا بنداري عبد الحميد فايد، مرجع سابق.

35 حسن نيازي الصيفي، استخدام داعش للإعلام الإجتماعي، ص10، على الرابط:

http://www.arabmediasociety.com/articles/downloads/20160601120115.pdf_